شكر أعضاء السلطتين على إقرار القانون

سلمان الحمود: الصندوق الوطني لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة يستثمر الشباب

أكد وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود ان الصندوق الوطني لدعم المشاريع الصغيرة من شأنه استثمار الشباب في النشاط الاقتصادي وسوق العمل. وأعرب الوزير الشيخ سلمان الحمود في تصريح صحافي امس عن الشكر لأعضاء مجلس الأمة والحكومة على اقرار قانون الصندوق الوطني لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة برأسمال قدره مليارا دينار كويتي ولكل من شارك في اعداد هذا المشروع الحيوي. وقال ان الصندوق سيعمل بشكل كبير على ابراز دور الشباب الكويتي في النشاط الاقتصادي والمساهمة في دعم الشباب للانخراط في العمل الحر وليصبحوا رواد اعمال على مستوى يؤهلهم للمساهمة في ابراز امكانياتهم ومهاراتهم. وشدد على ان الدولة لن تدخر جهدا في دعم وتسهيل وتبسيط الإجراءات وإزالة كل المعوقات امام الشباب الكويتي والعمل على تسخير كل السبل لتمكينهم في شتى المجالات.

الشيخ سلمان الحمود

تأخذ في الاعتبار الأبعاد النفسية والاجتماعية

الجيران لوضع إستراتيجية أمنية للحد من جرائم القتل

على ضوء جرائم القتل المروعة التي وقعت في الكويت خلال الخمس سنوات الماضية قال عضو لجنة حقوق الإنسان النائب د.عبدالرحمن الجيران: إن المتأمل لجرائم القتل الواقعة في الكويت يجد ان الفئة العمرية هي من الشباب كما ان الدوافع للقتل يجد انها متقاربة لحد كبير، الأمر الذي يحتم الاستعجال باعتماد استراتيجية امنية تأخذ باعتبارها الأبعاد النفسية والاجتماعية والدينية والاقتصادية والسياسية الكفيلة بنشر ثقافة التسامح والبعد عن اسباب التطرف سواء كانت فكرية او سلوكية.

كما ان تداعي مؤسسات المجتمع المدني لمناقشة هذه الآفة التي بدت تثير هواجس المعنيين بسلامة المجتمع وذلك للاتفاق على برامج عمل تحدد مكامن الخلل وتضع التصورات الكفيلة بحلها حلا جذريا.

وأخيرا، مازالت الآمال معقودة على وزارة الداخلية للقيام بدورها وتحمل مسؤولياتها ولتعلم جيدا مدى التحديات الأمنية التي تواجه مجتمعنا الصغير المحافظ وطبيعة هذه التحديات وكيف يمكن التعامل معها بما يكفل استقرار المجتمع.

د.عبدالرحمن الجيران

التميمي يقترح إنشاء ناد رياضي للمعاقين في جميع المحافظات

قدّم النائب عبدالله التميمي اقتراحا برغبة جاء فيه: يتبنى قضية ذوي الاحتياجات الخاصة «المعاقين»، صاحب السمو الأمير وتولي الحكومة إياهم أولوية خاصة في بعض شأنهم لاسيما ان هذه الفئة يبلغ عددها نحو 40 ألف معاق في البلاد التي تشهد توسعا عمرانيا، وتزايدا في عدد السكان كما ان دول العالم ودول مجلس التعاون الخليجي باتت تكثف من اهتمامها بالمعاقين، خصوصا على الصعيد الرياضي الذي بات المعاقون يحققون من خلاله نجاحات واسعة وبما ان الاهتمام الرياضي للمعاقين في البلاد محدود لذا اتقدم باقتراح برغبة لإنشاء عددا من الأندية الرياضية لهم في مختلف المحافظات وينص على الآتي:

1 ـ أن يتم انشاء ناد رياضي في كل محافظة من محافظات الكويت للمعاقين باستثناء محافظة حولي التي تحتضن النادي الوحيد في البلاد.

2 ـ تخصص الأندية المذكورة لممارسة جميع الألعاب الرياضية المعتمدة أولمبيا لهذه الفئة.

3 ـ تشكل مجالس ادارات تلك الأندية من الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وتطبق عليها النظم والقوانين الرياضية المتبعة في الدولة.

4 ـ تلزم الدولة القطاع الخاص بالمشاركة في تمويل هذه الأندية بنسبة سنوية من أرباحها بجانب التمويل الحكومي.

5 ـ تشكل هذه الأندية نواة لاتحاد رياضي يشرف على النشاطات الرياضية للمعاقين في الكويت.

عبدالله التميمي

هنأ القيادة السياسية والشعب الكويتي بالأعياد الوطنية

المنبر الديموقراطي: الأزمات السياسية في الكويت شلت قطاعات واسعة وأخرت التنمية

أصدر المنبر الديموقراطي بيانا صحافيا أمس جاء فيه: تعيش الكويت هذه الأيام فرحة الأعياد الوطنية المجيدة وذكرى تحرير الكويت من الاحتلال العراقي الغاشم، ويتقدم المنبر الديموقراطي بهذه المناسبة بالتهنئة الى القيادة السياسية والشعب الكويتي الكريم بهاتين المناسبتين، مستذكرا التضحيات الكبيرة التي قدمها ابناء الكويت في سبيل الحفاظ على وحدة الوطن واستقلاله، وكذلك النضال السلمي المشروع للشعب الكويتي طوال الفترات السابقة نحو تثبيت مفهوم الدولة الديموقراطية وما يتطلبه من آليات وأدوات.

واضاف البيان: «ان الأعياد الوطنية تمثل مناسبة مهمة للوقوف على مدى تقدم البلد في مختلف المجالات والحال التي وصلنا اليها، فالازمات السياسية التي مرت ـ ولاتزال ـ الكويت منذ سنوات شلت قطاعات واسعة وأخرت من فرص التنمية الحقيقية».

وزاد: «ان الكويت تمر اليوم بوضع سياسي مضطرب نتيجة استمرار الازمات وعدم استقرار العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، كما ان المرحلة الراهنة تتطلب توافقا وطنيا بين كل الاطراف تحت مظلة دستور 1962 الذي يشكل بدوره قاعدة اساسية للتطور السياسي والديموقراطي المنشود وبناء الدولة الحديثة القائمة على المؤسسات والقانون».

وقال المنبر في بيانه: «وفي مثل هذه الظروف تتوقف الرؤى التنموية الحقيقية، وتتراجع كل مؤشرات النهوض والتقدم الذي يأمله الشعب الكويتي، في الوقت الذي تتصاعد فيه موجات الفساد والافساد اللتان بدأتا التوغل، في مختلف قطاعات الدولة»، وفيما يتعلق بالدعوات التي انطلقت من البعض، سواء من شخصيات سياسية مستقلة او كتل نيابية او تيارات سياسية، نحو الحوار والخروج من المأزق السياسي المتشابك، فان المنبر الديموقراطي يؤكد دعمه الكامل لكل المحاولات والجهود المخلصة والصادقة الداعية للاصلاح السياسي الحقيقي والتصدي للفساد والتفرد بالسلطة.

وقال البيان: «ان الأزمة الحالية تفسر بوضوح تام الابتعاد عن الالتزام بأحكام الدستور والانفراد بالسلطة، والمحاولات المستمرة من قبل السلطة التنفيذية لتهميش دور السلطة التشريعية والانقضاض على صلاحياته الدستورية، ومحاولة الاتيان بمجلس امة يدافع عن الحكومة ولا يدافع عن مطالب الشعب ويحقق امانيه في التنمية الحقيقية، إضافة الى ذلك الصراع غير المحمود من قبل بعض الاقطاب وهو الأمر الذي انعكس سلبا على الواقع السياسي الكويتي، كما ان الكويت شهدت في الآونة الأخيرة ممارسات سيئة استهدفت الحد من الحريات العامة من خلال الملاحقات الامنية غير المبررة في احيان كثيرة، والانتقائية في توجيه التهم للشباب الكويتي من المغردين وكذلك النشطاء السياسيون وبعض اعضاء مجلس الامة السابقين، وكذلك محاولات لزج القضاء الكويتي في أتون صراعات سياسية، الا ان السلطة القضائية أكدت على دورها الريادي بين جميع السلطات الثلاث.

وفي ختام البيان ذكر المنبر أنه يرى في هذه المرحلة التاريخية الحرجة ان الخروج من المأزق السياسي الخانق يتطلب ادراكا كاملا لأداء عمل كل سلطة على حدة وفقا للاطار العام وتطبيقا للنصوص الدستورية وروحها، كما يتطلب ايضا ان تعي الحكومة مطالبات الشعب الكويتي نحو ديموقراطية شعبية تتمثل في حكومة برلمانية تكرس مفهوم المادة السادسة من الدستور التي تؤكد أن نظام الحكم في الكويت ديموقراطي، السيادة فيه للامة مصدر السلطات جميعا.

الدويسان: ما إجمالي المبالغ الموردة لخزينة الدولة مقابل الخدمات الصحية؟

فيصل الدويسان

وجه النائب فيصل الدويسان سؤالا الى وزير المالية مصطفى الشمالي قال فيه: لما كان القانون رقم 1 لسنة 1999 في شأن التأمين الصحي على الاجانب قد فرض رسوما مقابل الخدمات الصحية، وقد نص في المادة الثانية منه على انه لا يجوز منح الاقامة الا بعد الحصول على وثيقة التأمين الصحي، لذا يرجى افادتي باجمالي المبالغ التي تم توريدها لخزينة الدولة منذ تاريخ العمل بالقانون رقم 1 لسنة 1999 في شأن التأمين الصحي على الاجانب الى تاريخ تقديم السؤال، وهل تم صرف اي مبلغ من المبالغ التي تم توريدها بموجب القانون المشار اليه في اي وجه من اوجه الصرف؟ وهل تمت اي مخاطبات رسمية بين وزارة المالية ومجلس الوزراء، ووزارة الصحة بخصوص التأمين الصحي على الاجانب منذ العام 2010 وحتى تاريخ تقديم السؤال مع تزويدنا بنسخة عنها.

الصانع: لماذا ترفع المساعدة الاجتماعية عن الأولاد في حال عمل الأم؟

يعقوب الصانع

قدم النائب يعقوب الصانع سؤالا لوزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ذكرى الرشيدي بشأن إلغاء المساعدة الممنوحة للمواطنة الكويتية وأولادها حال التحاق الزوجة الكويتية بعمل ما جاء فيه:

حيث إن المواطن في حالة عجزه عن العمل بسبب حالته الصحية يتم منحه مساعدة من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل له كفرد اولا ثم لزوجته وأولاده، وإذا ما التحقت الزوجة بعمل ما يتم إسقاط هذه المنحة عن الزوجة والأولاد، وتكتفي «الشؤون» بمساعدة الزوج فقط.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

إذا كانت المنحة يتم منحها للمواطن الكويتي العاجز عن العمل بسبب المرض او الشيخوخة او ما شابه، وهذه المنحة تستغرق المواطن وزوجته وأولاده، فلماذا يتم رفع هذه المنحة عن الأولاد إذا ما التحقت الزوجة بالعمل، خاصة أن الزوج ـ الأب ـ هو المكلف شرعا وقانونا بالإنفاق، اي ان المنحة تمنح له باعتباره رب اسرة عليه واجب الإنفاق على زوجته وأولاده ولا علاقة في هذه الحالة بعمل الزوجة أو عدم عملها؟

الشطي لتمكين النواب من تفعيل الاستجواب

خالد الشطي

شدد النائب خالد الشطي على ضرورة تمكين النواب من تفعيل اداة الاستجواب وعدم قتل هذه الاداة من خلال التأجيل، مؤكدا في الوقت ذاته ان تأييد الاستجواب او طرح الثقة في الوزير من عدمه، امر تحدده قناعات النواب بعد الاستماع الى مرافعة طرفي الاستجواب.

وأوضح الشطي ان الاستجواب حق للنائب ومن واجبه تفعيل هذه الاداة في اي موضع يرى فيه الخلل، وقد نختلف في مضمون الاستجواب ولكن لا يمكن ان نقبل تعطيل هذه الاداة بهذا الشكل، مبينا ان هذه الاداة نحترمها ونقدرها ويجب ان نعض عليها بالنواجذ.

الراشد هنأ محمد الصباح لاختياره ضمن اللجنة الاستشارية التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة

الرئيس علي الراشد يقلد العقيد خالد العجمي رتبته الجديدة

بعث رئيس مجلس الامة علي الراشد ببرقية تهنئة للشيخ د.محمد الصباح وذلك بمناسبة اختياره ضمن اللجنة الاستشارية التابعة للجمعية العامة للامم المتحدة. وقال الراشد في برقيته: اود ان اعرب لشخصكم الكريم عن بالغ تهانينا القلبية مشفوعة بأصدق الدعاء الى الباري جل شأنه ان يبارك جهودكم الموفقة التي اينعت قطوفها باختياركم ضمن اللجنة الاستشارية التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة تقديرا لدوركم الريادي البارز في تقديم المشورة والمقترحات حول القضايا الموجودة والملموسة والتصدي للتحديات التي تواجه الامم المتحدة في الوقت الراهن. أمدكم الله بعون من لدنه وبارك جهودكم لتحقيق ما يتطلع اليه بلدنا العزيز من دوام الرفعة والسؤدد والرقي والازدهار في ظل القيادة الحكيمة لصاحب السمو الأمير وسمو ولي عهده الأمين، حفظهما الله ورعاهما. من جهة اخرى، استقبل رئيس مجلس الامة علي الراشد في مكتبه صباح امس مدير ادارة الاسناد والحماية في حرس مجلس الامة العقيد خالد منصور العجمي حيث قلده رتبته الجديدة، وحضر مراسم التقليد الامين العام المساعد لشؤون الحرس العميد الركن بسام الرفاعي.

سيجري بروقة الأحد المقبل

حماد: استجواب وزير النفط مختلف ولا يحتمل التأجيل

اعلن النائب سعدون حماد عن عزمه اجراء بروقة استجواب وزير النفط هاني حسين الاحد المقبل، مؤكدا ان هذا الاستجواب يختلف عن الاستجوابات السابقة ولا يحتمل التأجيل.

وقال حماد، في تصريح للصحافيين في مجلس الامة، ان الحكومة لا يوجد لديها مبرر لطلب التأجيل بعد ان انقضت مدة الاسبوعين اللازمة لمناقشة الاستجواب، ونظرا لأن الملفات الواردة في محاور الاستجواب لا تقبل التأجيل، خصوصا ان الكويت مقبلة على التعاقد على مشاريع يبلغ قيمتها 120 مليارا، وهناك غرامة جزائية ستترتب على الكويت بمبلغ 3 مليارات، مما سيؤدي الى تكبد خسارة تفوق خسارة الداو. وبين حماد انه اجرى اتصالاته مع النواب بشكل مباشر محاولا اقناعهم بعدم التأجيل، مشيرا الى انه سيعرض في جلسة الاستجواب ما يدين وزير النفط ويثبت ان الشراكة مع اسرائيل حقيقة ولم تكن مفروضة علينا وهناك مخاطبات رسمية ستعرض في الجلسة. واكد حماد على ضرورة تمكينه من مناقشة الاستجواب حتى يبين كل هذه الحقائق، وعلى الحكومة ان تتعاون وان يصعد الوزير المنصة «ولا تبوق ولا تخاف»، متمنيا على زملائه النواب الوقوف الى جانبه في هذا الاستجواب حتى لا يفقد المجلس اهميته بفقدان اداة الاستجواب.

سعدون حماد

نواب يقترحون مستشفى خاصاً للمعاقين

حماد الدوسري

محمد الجبري

طاهر الفيلكاوي

قدم النواب حماد الدوسري ومحمد الجبري وطاهر الفيلكاوي وعبدالرحمن الجيران وعلي العمير اقتراحا برغبة جاء في مقدمته نظرا لتكرر الشكاوى المتعلقة بذوي الاعاقة ونظرا لكثرة المعاناة التي تواجه هذه الشريحة من المجتمع والتماسا لتخفيف هذه المعاناة، وجاء نص الاقتراح كالتالي: إنشاء مستشفى خاص للمعاقين يتولى رعاية ذوي الاعاقة.

اقترحوا تغليظ العقوبة على من يرتكب مخالفات مرورية

كتلة المستقلين لتمويل مشروع التأمين الصحي على المواطنين من الأموال المخصصة للعلاج بالخارج

تقدم نواب كتلة المستقلين بعدد من الاقتراحات لمجلس الامة، منها أن تقوم الحكومة بدعوة شركات التأمين الصحي العالمية والمحلية لتقديم عروضها للتأمين الصحي للعلاج بالداخل والخارج لجميع المواطنين والمواطنات وتمويل هذا المشروع من الأموال المخصصة للعلاج في الخارج من ميزانية وزارة الصحة ووزارة الداخلية ووزارة الدفاع والحرس الوطني ومؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة، الامر الذي من شأنه أن يقضي على الفساد في «العلاج في الخارج» ويوفر على الدولة الكثير من الأموال ويضمن العدالة لجميع المواطنين في حقهم في العلاج في الخارج أو الداخل دون تدخل او واسطة ويعمل على تطوير الخدمات الصحية والعلاجية في الكويت حيث ستضطر شركات التأمين للاستثمار في القطاع الصحي الكويتي. ونص الاقتراح على ان تتحمل الجهات الحكومية والخاصة التي تستخدم عمالة أجنبية تكاليف التأمين الصحي الشامل عليهم على ان يتم البدء بتنفيذ هذا المشروع اعتبارا من السنة المالية 2014/2013 وهذا لن يكلف المال العام شيئا بل سيوفر على الميزانية العامة للدولة ما لا يقل عن 800 مليون دينار سنويا وسيطور القطاع الصحي ويضمن العدل والمساواة لجميع المواطنين. وجاء في الاقتراح الثاني الذي يهدف الى الحفاظ على أرواح المواطنين والمواطنات ولردع المستهترين: تغليظ العقوبة على من يرتكب مخالفة مرورية جسيمة مع كبس فوري للسيارة المخالفة، ليكون عبرة لغيره، وإبعاد من يرتكب المخالفة الجسيمة من الوافدين إبعادا إداريا، وعمل عدد (6) حلبات لهواة الاستعراض بالسيارات والسباق في مختلف المحافظات، وافتتاح مراكز على الطرق السريعة بإدارة احدى جمعيات النفع العام المتخصصة الكويتية أو الشباب الكويتي المتطوع للفحص المفاجئ للسلامة على المركبات المستخدمة للطريق، وتكليف شركات التامين بالإشراف على اختبارات القيادة للسيارات والدراجات النارية والمعدات الثقيلة، وعلى صلاحيتها لاستخدام الطرق العامة.

ونص الاقتراح الثالث على الحد من بقاء الأطفال والقصر بمفردهم خارج حدود المنزل بعد الساعة 12 مساء، وذلك للمحافظة على سلامة الشباب. واقترح اعضاء الكتلة تكثيف تواجد رجال الأمن والدوريات في المناطق السكنية بشكل مستمر وخصوصا في الفترة المسائية وعدم السماح للمطاعم المتواجدة في المناطق السكنية بالعمل بعد الساعة 12 مساء، ولردع ومعاقبة من يقوم بإطلاق النار في المناطق السكنية نقترح العقوبات التالية: مصادرة فورية للسلاح وتفتيش فوري للسكن الخاص لمطلق النار وغرامة 10000 دينار مع تحميله جميع القضايا المسجلة ضد مجهول والناجمة عن اطلاق النار في مختلف المحافظات في الكويت.